S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/819
30 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٨ (١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٨ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي طلب المجلس، في الفقرة ٤ منه، إلى الأمين العام أن يبقي المجلس بانتظام على علم بما يستجد من تطورات على أرض الواقع وغيرها من الظروف التي تؤثر في ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وطلب المجلس كذلك في القرار إلى الأمين العام أن يستعرض تكوين القوة وقوامها وولايتها وأن يقدم له تقريرا في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢ - ويذكر أن مجلس الأمن قد أكد من جديد، في قراره ١٠٥٨ (١٩٩٦)، التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وبعد أن أعرب عن إدراكه أنه من السابق لأوانه التيقن من أن الاستقرار قد تحقق في المنطقة، قرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وينبغي قراءة هذا التقرير في ضوء تقاريري السابقة، وبخاصة تلك المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/987)، و ٣٠ كانون الثاني/يناير (S/1996/65) ١٩٩٦ و ٢٣ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/373 و Add.1).

ثانيا - التطورات الأخيرة

٣ - ما زال السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يتوقفان إلى حد بعيد على الحالة السائدة في المنطقة. وكان أهم التطورات الأخيرة في هذا الصدد يتمثل في انتخابات هيئة الرئاسة والهيئات الرفيعة المستوى في البوسنة والهرسك، التي أجريت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشكل هذه الانتخابات معلما هاما على طريق تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، يؤذن ببدء مرحلة جديدة في جهود المجتمع الدولي لإعادة الاستقرار إلى البوسنة والهرسك وإلى المنطقة ككل. غير أنه من الواضح أنه سيلزم استمرار وجود المجتمع الدولي لضمان أن تؤدي المكاسب التي تحققت على مدار العام المنصرم إلى توطيد أسس السلام والاستقرار الدائمين، في البوسنة والهرسك وفي المنطقة ككل على حد سواء. ولابد من النظر إلى دور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في هذا السياق على وجه التحديد.

٤ - ومنذ تقديم تقريري إلى مجلس الأمن في أيار/مايو الماضي (S/1996/373)، تواصل التحسن في العلاقات الثنائية بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيرانها. كما يقوم البلد باستكمال قدراته الدفاعية بتوقيع عدد من اتفاقات التعاون العسكري مع بلدان من خارج المنطقة.

٥ - ورغم توفر عدد من العوامل الإيجابية المؤثرة على الوضع الداخلي، التي ورد وصفها في تقريري الأخير، فإن التوترات بين الطوائف العرقية لا تزال تشكل تهديدا للنسيج الاجتماعي للبلد واندماجه واستقراره على الأجل الطويل. وقد تجددت هذه التوترات وتصاعدت بصورة تدعو إلى الانزعاج من جراء إصرار الألبانيين عرقيا على إنشاء وتشغيل "جامعة تيتوفو" باللغة الألبانية، ورفض الحكومة المستمر الاعتراف بقانونية ذلك. وإزداد تفاقم الوضع من جراء حبس بعض منظمي الجامعة. وأدت المبالغة في تسييس المسألة من كلا الجانبين إلى زيادة تعقيدها. ومن المحتم أيضا أن تتفاقم التوترات السياسية الداخلية والعرقية والاجتماعية لفترة من الوقت من جراء حالة اقتصاد البلد.

٦ - وتنفيذا لمهام المساعي الحميدة المشار إليها في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٩٠٨ (١٩٩٤)، المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، يضطلع ممثلي الخاص بأنشطة ترمي إلى الإسهام في إقرار السلام والاستقرار في البلد. وتتضمن هذه الأنشطة جملة أمور منها بذل الجهود لخفض مستوى الشكوك فيما بين الأطراف السياسية والعرقية، وتشجيع الحوار بشأن مسائل حقوق الإنسان التي تمس المجتمعات المحلية العرقية والأقليات القومية. ووفقا للبيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/PRST/1995/9)، تقوم بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أيضا، في حدود مواردها المحدودة، بتوفير قدر من المساعدة الإنسانية التي تهدف إلى توطيد المكاسب التي تحققت مؤخرا، فضلا عن دعم عملية بناء القدرات الوطنية وتعزيز الهياكل الحكومية. وتتم هذه المهام بالاتصال بالعديد من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، وكذلك بالمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

ثالثا - تكوين وقوام وولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

ألف - الولاية

٧ - يرد وصف كامل لولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في تقاريري السابقة المقدمة إلى المجلس، وهي الولاية المستمدة من قرارات مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٨٤٢ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٩٠٨ (١٩٩٤)، ومن البيان الرئاسي المؤرخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٥ (S/PRTS/1995/9).

باء - تكوين القوة وقوامها

٨ - يتألف العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي من كتيبتين من كتائب المشاة الميكانيكية: كتيبة من دول الشمال الأوروبي قوامها ٥٠٠ جندي (من الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، وفرقة عمل قوامها ٥٠٠ جندي من جيش الولايات المتحدة، تعززها فصيلة هندسية ثقيلة من اندونيسيا. والقوام العسكري المأذون به يبلغ ٠٥٠ ١ جنديا و ٣٥ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وهناك ٢٦ من مراقبي الشرطة المدنية، كما يبلغ عدد الأفراد المدنيين ١٦٨ فردا. وقد جاء الأفراد العسكريون والمدنيون الدوليون من ٤٩ بلدا.

جيم - نشر القوات

٩ - لدى قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ٢١ نقطة مراقبة على طول الحدود الشمالية والغربية للبلد؛ ترابط كتيبة دول الشمال الأوروبي في ١١ نقطة منها، بينما ترابط كتيبة الولايات المتحدة في النقاط العشر الأخرى. وتوفر الفصيلة الهندسية الاندونيسية الدعم للكتيبتين من خلال شق الطرق وإصلاح طرق الإمداد الرئيسية إلى نقاط المراقبة. ويقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بمراقبة ورصد التطورات على طول الحدود الشمالية والغربية للبلد والإبلاغ عنها، كما يقومون بالدوريات في المجتمعات المحلية الواقعة في منطقة مسؤوليتهم.

١٠ - ويوفر قوام القوة وتكوينها في الوقت الراهن التغطية الأكثر فاعلية والأمثل للأراضي الوعرة المتاخمة للحدود طوال العام. كما أنها توفر قدرة احتياطية لإنجاز طائفة عريضة من المهام تشمل، ضمن جملة أمور، دوريات المشاة اليومية والمرابطة في نقاط المراقبة المؤقتة، والاحتفاظ بقدرة للدفاع الذاتي عن نقاط المراقبة؛ والاحتفاظ في شكل احتياطي بقوة للرد السريع قادرة على معالجة حالات الطوارئ في الوقت المناسب؛ ومراقبة خط دوريات الأمم المتحدة؛ وإجراء لقاءات عبر الحدود والقيام بدوريات عبر الحدود/المجتمعات المحلية، وبعمليات "استعراض القوة" عند الضرورة؛ والاحتفاظ باكتفاء ذاتي سوقي لفترات ممتدة في نقاط المراقبة، وهو أمر ضروري نظرا لوعورة الأرض و/أو سوء الأحوال الجوية؛ والإعداد لسحب القوات خلال فترة وجيزة من صدور الأوامر إذا ما اقتضت الحالة ذلك؛ وتوفير الدعم للجهود الإنسانية عند طلبه.

رابعا - استعراض قوام وولاية القوة

١١ - فيما يتعلق بالطلب الذي وجهه لي مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٠٥٨ (١٩٩٦)، فإنني أرى أنه ليس مناسبا ولا ضروريا في الوقت الراهن التوصية بإدخال تغيير في ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، حيث لا يتبقى سوى شهرين على انقضاء الولاية الحالية للقوة. وتتصل المسألة المتبقية بالتكوين والقوام اللازمين للقوة للاضطلاع بولايتها الحالية. وفي هذا الصدد، طلبت من ممثلي الخاص وقائد القوة ومستشاري العسكريين دراسة عدد من الخيارات لاحتمال إعادة تشكيل القوة.

١٢ - ومن بين الخيارات التي درسوها، فإن أقلها تعطيلا لمهام القوة يتمثل في اللجوء إلى القوام الذي يقتصر على المشاة والذي أوصى به أصلا في عام ١٩٩٢ (S/24923)، أي ٧٠٠ فرد من كافة الرتب (بالإضافة إلى ٥٠ مهندسا، حيث لا يمكن للقوة أن تستعين بقدرات هندسية من أي مكان في مسرح العمليات). وسوف تترتب على هذا الخيار تغطية أقل شمولا إلى حد ما للحدود، وخفض عدد نقاط المراقبة التي ترابط فيها القوة من ٢١ إلى ١٦ نقطة، وإحداث تخفيض كبير في مهام المراقبة والإبلاغ بطول الحدود الغربية، وزيادة الحد من القدرة الاحتياطية، وزيادة الاعتماد على طائرات الهليكوبتر في الدعم السوقي. غير أن تنفيذ هذا الخيار لن يسفر عن وفورات يعتد بها، وسيقلص بصورة خطيرة من قدرة القوة على مراقبة الحدود الغربية والشمالية للجمهورية، وهي واحدة من مهامها الأساسية. وفي ضوء الوضع القائم في البلد والمنطقة حاليا، فإنني لا أميل إلى التوصية بهذا التغيير في المرحلة الراهنة.

١٣ - ويُجمِع ممثلي الخاص وقائد القوة ومستشاري العسكريون على أن أي تخفيض للقوات سيترك أثرا سلبيا على تنفيذ الولاية، وسيضعف قدرة المجتمع الدولي على تقييم التهديدات التي يمكن أن تواجه جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والقدرة على الاستجابة لها. فأي صيغة تسمح بإحداث تخفيض في القوة ستنطوي على تقليص مهامها بصورة أو بأخرى.

١٤ - وبناء عليه، فإنني أخلص إلى أن الرد على السؤال المطروح بصورة أولية في الفقرة ٤٣ من تقريري المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/373)، هو أن قوام وتشكيل العنصر العسكري المأذون بهما حاليا لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هما القوام والتشكيل الأكثر فاعلية، وأنه لا يمكن إنجاز الولاية الحالية للقوة بصورة وافية بموارد أقل من ذلك.

خامسا - ملاحظات

١٥ - لم يطرأ أي تغيير على تقييماتي السابقة للدور الإيجابي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في تعزيز السلام والاستقرار، في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي المنطقة ككل على حد سواء. فالأسباب القوية المتصلة بالحالة التي لا تزال غير مؤكدة في المنطقة الأوسع نطاقا، والتي دعت المجلس إلى تمديد ولاية القوة لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لا تزال قائمة. وقد أعربت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة هي الأخرى، في رسالة موجهة لي في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، عن رأي مفاده أن الحالة العامة في المنطقة لم تتغير إلى الحد الذي يسمح باختتام مهمة القوة بصورة ناجحة. كما كررت الإعراب عن حججها السابقة الداعمة لتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد اجتمعت في ٢٥ أيلول/سبتمبر بالرئيس غليغوروف، واستعرضنا الحالة العامة في المنطقة. وأعرب الرئيس عن امتنانه للأمم المتحدة للأولوية التي خص بها بلده. وشدد على أهمية العمل الوقائي ولاحظ أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تعد أول مثال ناجح للنشر الوقائي. وعند النظر في مستقبل القوة، فإن آراء الحكومة ستحظى بالطبع بالاعتبار التام.

١٦ - وقبل أن تنتهي الولاية الحالية، سأقدم لمجلس الأمن توصياتي بشأن مستقبل القوة، بما في ذلك ولايتها وما يلزمها من قوام وتكوين لإنجاز تلك الولاية. وستستند توصيتي إلى تقييم للحالة

العامة في المنطقة وتقييم للتهديدات المحددة التي لا تزال تعرض سلام واستقرار جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية للخطر.

— — — — —